مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (33) العدد (3)2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (33) No. (3) 2011

التنمية والنمو وموقعهما في تطور البلدان المتخلفة

الدكتور فيصل سعد*

(تاريخ الإيداع 16 / 2 / 2011. قبل للنشر في 19 / 7 / 2011)

□ ملخّص □

يهتم علم اجتماع التنمية ، وكذلك سوسيولوجيا الثقافة ، بالتمييز وترسيم الحدود الدقيقة الفاصلة بين كل من مفهومي النمو والتنمية . ذلك أن خطر الخلط بين المفاهيم المتجاورة في المعنى أو الدلالة لا ينحصر في دائرة النظر والتحليل ، وإنما يتعداه إلى حقل الفعل في الواقع ، لطالما النظرية مدخل العمل والممارسة .

فالتنمية مشروع تاريخي يعمد إلى تغيير الواقع الاجتماعي القائم مدخلاً إلى بناء واقع آخر بديل أكثر تقدماً ومدنية على سلم تطور المجتمعات البشرية . في حين أن النمو هو مجرد حدث اقتصادي طارئ أو حالة اقتصادية وضعية ومتغيرة . وبالتالي ، فإن التنمية مسألة بنيوية تستوجب تغييرات اقتصادية وسياسية وثقافية نوعية ، فيما النمو حالة تغير كمي أو تقني لا يقتضي ، بالضرورة ، مثل هذه التغييرات الأخيرة .

وتبعاً لذلك ، فقد رأينا ، التزاماً بمبادئ المنهج الجدلي التاريخي ضمن الإطار العام لمدرسة التبعية ، أن الخلط بين هذين المفهومين وممارسة التنمية وكأنها مجرد نمو ، فقط ، وذلك في عموم بلداننا العربية ، هو السبب الخطير الذي يكمن وراء الفشل الذي انتهت إليه اليوم معظم تجارب التنمية المزعومة في تلك البلدان . وبالتالي ، فإن الوعي بحقيقة أن التنمية قضية هيكلية هو منطلق الشروع بمشروع تنمية فعلية وإيجابية .

الكلمات المفتاحية: تنمية ؛ نمو ؛ بنية تحتية ؛ بنية فوقية ؛ تشيؤ ؛ حراك ؛ خصخصة ؛ إنتاج ؛ تطور ؛ حضارة؛ تحديث ؛ عدالة ؛ تصنيع ؛ إعادة هيكلة .

*مدرّس – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة تشرين – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (33) العدد (3)2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (33) No. (3) 2011

Development and Growth and their Role in the Evolution of Underdeveloped Countries

Dr. Faisal Saad *

(Received 16 / 2 / 2011. Accepted 19 / 7 / 2011)

□ ABSTRACT □

Development sociology, like the sociology of culture, focuses on drawing the minute line between the concepts of growth and development. Confusing these semantically interrelated concepts is not only confined to the scope of theory and analysis, but also goes well beyond it to cover the field of action in reality, since action is the key to theory and practice. Development, then, is a historical enterprise for changing the existing social reality and building a gateway to another more advanced, peaceful, and civilized alternative on the ladder of development for human societies. While growth is just an accidental economic event or a variable economic state of emergency, development requires structural economic changes, political and cultural quality. Growth in the case of technical or quantitative change does not necessarily require such changes. Accordingly, following a commitment to the principles of dialectical historical approach within the overall framework of the School of Subsidiarity, we have seen that confusing these two concepts and using development and growth as if they were just growth- this being the case in most Arab countries- is the critical reason lying behind the failure of the alleged development experiments in these countries. Thus, awareness of the fact that development is a structural issue forms the basis of a positive and effective development project.

Keywords: Development, Growth, Globalization, Infra-Structure, Supra Structure, Reification, Mobility Privatization, Ideology, Process, Production, Evolution, Civilization, Modernization, Justice, Industrialization, Restructuring**.**

* **Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts & Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

انتهت تجارب التنمية التي انطلقت قبل نحو ستة عقود من اليوم في معظم البلدان المتخلفة ، ومن ضمنها بلداننا العربية ، إلى الحائط المسدود الذي تعاني آلام الاصطدام به شعوب تلك البلدان في هذه الآونة ، بصورة رئيسية . الأمر الذي يطرح أمام رهوط الباحثين المختلفة مشكلة نوعية لعلها أبرز المشاكل المطروحة للبحث العلمي والدراسة التحليلية . ما يضع هؤلاء أمام ضرورات إبداع الحلول والكشف عن علل المعلولات الاقتصادية والسياسية وكذلك الثقافية والاجتماعية العامة التي تجتاح الحياة اليومية للأغلبية الساحقة من سكان الكرة الأرضية .

وجوهر المشكلة هنا هو الفجوة التي تتنامى ، يوماً بعد يوم ، في الأفق والشاقول بين مستويي تطور كل من مجموعتي البلدان المتقدمة في شمال العالم وغربه والبلدان المتخلفة في جنوب العالم وشرقه . وذلك على الرغم من اقتناء البلدان الأخيرة ، تباعاً ، لأحدث صرعات التكنولوجيا الغربية ومعظم الأصول المادية للبلدان المتقدمة ؟ ! ذاك هو ، بالضبط ، واقع البلدان المتخلفة في طول العالم وعرضه الذي يؤلف موضوعاً ، وربما موضوعات كبرى وعريضة للبحوث العلمية فيه ، ودائماً في سبيل تدبر الحلول الناجعة لعقده العصية ومشاكله المستعصية .

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من خطورة مشكلته التي هي التخلف الهيكلي العام لبنى المجتمعات المتخلفة ، بشكل عام . ذلك أن أهمية البحث في التنمية هي ناتج منطقي معكوس لخطورة الواقع المتخلف أو تخلف الواقع . وبالتالي ، فإن الحديث عن التنمية والنمو هو نتيجة طبيعية للحديث حول التخلف ، بالضرورة المنطقية والتاريخية . وبالفعل ، العلاقة بين التخلف والتنمية هي ، تماماً ، كالعلاقة الجدلية بين الواقع القائم والواقع الآخر الذي ينبغي أن يقوم . ولطالما منطق العلاقة بين طرفي المعادلة ((التخلف والتنمية)) هو كذلك ، فإن اختلاف الباحثين حول تحديد مفهوم التخلف هو الذي يأخذ بهم إلى الاختلاف حول تحديد كل من مفهومي التنمية والنمو . الأمر الذي يفسر لنا واقع أننا، دائماً ، أمام نظريات متعددة ومختلفة حول التخلف والتنمية ولسنا أمام نظرية واحدة متجانسة.

وعلى هذا النحو ، فإن ثمّة هدفين رئيسين سوف نتوخى الوصول إليهما بنتيجة بحثنا في هذا الموضوع . الأول نظري تحليلي مؤداه ترسيم تلك الحدود لغرض توضيح حقيقة كل من مفهومي التنمية والنمو من جهة ، وإبراز الفوارق بينهما من جهة أخرى . مع التأكيد على ضرورة التكامل بينهما والقواسم المشتركة ، ودائماً بغرض تسمية الدواء الاسعافي والعلاج الوافي والكافي لمواجهة مرض التخلف السائد في بلداننا وتجاوزه ، شريطة البدء بالتشخيص الدقيق لحالة المرض الخطير .

والهدف الثاني ميداني سياسي مفاده وضع الخطط العملية والبرامج الكفيلة للانطلاق السليم والايجابي على سكة التقدم التاريخي . بمعنى الشروع بمشروع تنمية فعلية يضمن أسباب المضي ، أشواطاً بعيدة ، في اتجاه التغلب على وقائع التخلف القائمة ، ما يكفل عوامل اللحاق بركب البلدان الأخرى المتقدمة والوفاء باستحقاقات اللحاق ودوام المضي في هذا الاتجاه المقصود التاريخي .

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية هي أن الخلط بين مفهومي النمو والتنمية ، وبالتالي ممارسة التنمية على ضوء مفهوم النمو ، هو واحد من أخطر أسباب الفشل الذي انتهت إليه ، مؤخراً ، معظم تجارب التنمية المزعومة في

بلداننا المتخلفة . وفي هذه النقطة ، بالضبط ، تكمن حيثيات الدافع للبحث في الموضوع المثار تحت هذا العنوان العريض في سبيل الخروج من دائرة التعتيم وتغييب الحدود بين هذين المفهومين .

ويتفرع عن فرضية البحث الرئيسة فرضيات أخرى فرعية لعل أبرزها هنا فرضية أن محاكاة بلداننا لآليات وأوليات النمو المعمول بهما في البلدان المتقدمة قد تكون سبباً آخر لا يقل خطورة عن السبب الأول في عجز البلدان الأولى عن المضي بعيداً في مشاريع التنمية التي تم إطلاقها في معظم تلك البلدان قبل نحو أكثر من ستة عقود من الآن .

منهجية البحث:

لعل المنهج الجدلي التاريخي هو المنهج العلمي في مقاربة موضوع البحث المعني ، لطالما موضوع المعرفة هو الذي يُحدّد منهج الذات العارفة . فالتخلف المعاصر نظام اجتماعي شامل وعام يقوم على عوامل ومرجعيات متعددة ومتداخلة . والتخلف ، كنظام قائم على هذا المنوال ، هو الحاضر الراهن الذي تكمن أسبابه في الماضي ، في الوقت الذي هو فيه منطلق التأسيس للمستقبل وقاعدة الانطلاق إليه . وفيما الديالكتيك التاريخي هو الإطار المنهجي العام الذي سوف يحكم مسار ، أو مسارات ، تفكيرنا حول موضوع البحث ومواده المتعددة ، فإن طريقة المقارنة هي أبرز الطرق الإجرائية التي سنعمد إلى العمل بها في سبيل الوصول بالبحث إلى نتائج أو استنتاجات عينية ، بالمعنى الجدلي ، وليس الامبريقي ، للكلمة .

تكامل التنمية والنمو

وقبل الحديث عن الفوارق النوعية بين مفهوم كل من النمو والتنمية لا بد أولاً من الإشارة إلى ضرورة التكامل بينهما في إطار العملية الاقتصادية والسياسية والثقافية الواحدة . فالتنمية هي الإطار الاجتماعي العريض والعام للنمو كحدث اقتصادي ضروري ضمن هذا الإطار. وبالتالي لا يمكن الحديث عن نمو فعلي ، بالمعنى الاقتصادي الإيجابي للكلمة ، خارج إطار تنمية فعلية ذات مهام بنيوية (هيكلية) بصورة رئيسية . ذلك أن النمو الذي يقوم داخل نظام التخلف ، كنظام متخلف من علاقات الإنتاج ، هو، بقوة تلك العلاقات ، نمو متخلف .

وبالمقابل ، فإن الحديث عن تنمية دون نمو هو خطاب إيديولوجي بلا أي وزن علمي ولا صدى فعلي له في الواقع الموضوعي . فالنمو ، بوصفه محوراً أساسياً من محاور التنمية ، هو بمثابة الهيكل العظمي الضروري لبناء وانتصاب جسم التنمية . وحسب الاقتصادي المعروف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ، فإن : ((التنمية بطبيعتها عملية شاملة، يشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري)) [1] .

فوارق التنمية والنمو

لكن ، في الوقت الذي يشترط فيه كل من التنمية والنمو أحدهما الآخر اشتراط الكل لأجزائه على هذا النحو الجدلي ، فإن ثمة فوارق كبرى ونوعية تبرز بينهما على أساس تلك المشروطية الجدلية وتحدّد كلاً منهما بحدود عريضة وجلية تُساهم في توضيح حقيقة مفهوم كل من التنمية والنمو . وفي طليعة تلك الفوارق هو أن التنمية عملية تغيير نوعي ، فيما النمو حالة تغيّر كمي . وبتعبير آخر، التنمية تطوير نوعي لما هو قائم والنمو تضخيم كمي له . ومن هذا المنظور، فإن جدل التنمية والنمو هو جدل التغيير والتغيّر[2] .

وبينما تفترض التنمية النمو افتراض النوع للكم ، فإن النمو، في مرحلة لاحقة ، يفترض التنمية افتراض الكم للكيف . ذلك أن النمو نتيجة لتغييرات نوعية سابقة وهو ، بدوره ، يفضي إلى تغييرات نوعية لاحقة ، فالنتيجة بعد فترة

محددة من تطورها تغدو سبباً لغيرها . ومن هذا المنظور، مرة أخرى ، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل الكم والكيف [3] .

ونوعية التغيير الذي تقوم عليه عملية التنمية تنبع من واقع أن الهدف الرئيس منها هو بناء علاقات إنتاج جديدة على أنقاض علاقات الإنتاج القديمة . في حين أن مضمون النمو يتلخص بتوسيع الجانب الكمّي من قوى الإنتاج أفقياً على أساس شاقولية علاقات الإنتاج القائمة ذاتها . وبالتالي ، فإن النمو يتحقق ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية والثقافية القائمة ، خلافاً لعملية التنمية التي تقتضي تبدلات إيجابية واسعة ونوعية لا كمية فحسب في تلك المعطيات والمؤسسات جميعها . وإذاً ، التنمية تغيير نوعي لأنها تغيير بنيوي ، بالدرجة الأولى. ومن هذا المنظور، نقول : جدل النمو والتنمية هو ، مرة ثالثة ، جدل قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج [4] .

وبما أن التنمية مشروع بنيوي ، أساساً ، فهي مشروع شامل ومتكامل . ذلك أن علاقات الإنتاج الجديدة تفترض ، بصورة جدلية ، قوى إنتاج ملائمة ، وبالتالي بنية تحتية جديدة تفترض، بالصورة نفسها ، بنى سياسية وثقافية جديدة هي الأخرى . تلك هي الحقيقة التي يؤكد عليها عالم اجتماع التنمية الفرنسي المعروف فرانسوا بيرو، بقوله : ((التنمية عملية شاملة ومتكاملة)) [5] . هذا ، في حين أن النمو لا يفترض تغييرات سياسية أو ثقافية ، وإن افترض تغّيراً ، لا تغييراً ، معيناً في الجانب التقني من قوى الإنتاج ، وبالتالي مظهراً معيناً من مظاهر مضمون علاقات الإنتاج القائمة .

والتنمية بتلك الصورة الشاملة لا تقبل التجزئة ، كأن نقول : ثمة تنمية اقتصادية أو سياسية أو ثقافية ، هكذا كل منها على حده . فالتجزئة على هذا النحو المزعوم تنقلنا من حالة التنمية إلى حالة النمو الاقتصادي أو الخدمة الاجتماعية أو وصفة السيكولوجيا الاجتماعية أو . . الخ . ولهذا السبب نحن نفضل لفظة التنمية من دون أوصاف ، فالتنمية بالنسبة إلينا مرادفة للنهضة الشاملة. ومن هذا المنظور، نرى أن جدل النمو والتنمية هو جدل الجزء والكل[6].

وعلاوة على ذلك فإن التنمية ، بوصفها عملية نوعية – بنيوية وشاملة ، تنطوي على محركاتها الذاتية الضرورية . وبالتالي هي عملية دائمة ، أي صيرورة (process) ، في حين أن النمو حدث أو حالة محدّدة بحدود زمنية معينة . والتنمية بهذا الوصف ، إذا ما تحققت ، فهي لا تنتكس أو تنقلب على نفسها إلى ضدها، بينما النمو، لأسباب طارئة غير محسوبة مسبقاً ، قد يتراجع ويتقهقر إلى نقطة الصفر ، وربما يغدو سالباً في حالات غير نادرة.

وليس ثمة آليات بنيوية في البلدان المتخلفة تكفل ، بالضرورة ، عودة معدل النمو إلى الدرجة التي كان عليها عشية تقهقره ، ودائماً بسبب غياب ظاهرة التنمية هناك ، بصورة عامة . وذلك خلافاً لما عليه واقع الحال في البلدان المتقدمة حيث تتعهد آليات التنمية القائمة هناك ، بصورة فعلية ، مهمة العودة بمعدل النمو المتقهقر إلى النقطة التي وصل إليها سابقاً والانطلاق منها نحو درجات أخرى متقدمة . وعلى ضوء ذلك ، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل الحدث والعملية أو الحالة والصيرورة [7] .

وحقيقة أن التنمية عملية ، أو صيرورة ، فيما النمو حدث أو حالة هي سبب واقع أن التنمية – على عكس النمو – مشروع تاريخي طويل يستهلك من الثروات المادية والطاقات البشرية في الأجل القصير ، الخاص بالنمو ، أكثر مما ينتج منها في هذا الأجل . لكن ، وفي سياق تطور مشروع التنمية ، فإن الإنتاج المادي والإبداع المعرفي يأخذ بالتعاظم شيئاً فشيئاً في الآجال التالية . وبهذه المناسبة يقول الاقتصادي المصري الكبير الدكتور فؤاد مرسي : التنمية بوصفها مسألة تغيير شامل ودائم هي عملية طويلة الأجل[8] .

والأكثر من ذلك هو أن التنمية ، بوصفها مشروع تغيير نوعي وشامل في مجتمع منقسم على نفسه طبقياً ، هي مسألة سياسية بالضرورة . وبالتالي ، فإن النظام السياسي المعني عامل أساسي من عوامل التنمية باعتباره إطارها السياسي العام والضروري . ولطالما التنمية مسألة سياسية ، فهي مسألة غير محايدة ، وبالتالي مسألة إيديولوجية ، بالضرورة الاجتماعية . فالتنمية تقيم مصالح طبقية جديدة على أساس علاقات الإنتاج الجديدة في الوقت الذي تهدم فيه مصالح طبقية قديمة على أنقاض علاقات الإنتاج القديمة . الأمر الذي يعني ، بالضرورة نفسها، أن التنمية عملية ثورية تفترض شكلاً ما من أشكال العنف الجماعي الذي هو القاسم المشترك بين جميع تجارب التنمية الفعلية عبر العالم بأسره [9] .

وينبع الطابع الإيديولوجي للتنمية من واقع أن الغاية منها هي تحقيق مصالح طبقية معينة على حساب مصالح طبقية أخرى ، في حين أن الطابع غير الإيديولوجي للنمو، بالمقارنة مع التنمية ، يعود إلى واقع أن النمو هو إحدى وسائل تحقيق غاية التنمية . وبالتالي ، إذا كانت التنمية وضعية في وسائلها ، فهي إيديولوجية في غاياتها. ومن هذا المنظور، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل الوسيلة والغاية كشكل من أشكال جدل العلمي والإيديولوجي [10] .

والتنمية ، كتغيير مقصود ، هي عملية مخططة ، بينما النمو لا يفترض التخطيط بنفس الضرورة . تلك هي الحقيقة التي يُشير إليها يوسف صايغ في قوله: ((إن اقتصاد السوق الحر أكثر التصاقاً بالنمو منه بالتنمية)) [11]. وإذا كانت التنمية تقوم على التخطيط ، بصورة عامة ، فإن ملموسيات وتفاصيل تلك الصورة ليست واحدة في جميع الأطر السياسية للتنمية وكافة مراحل التطور التاريخي للتنمية المعنية . ذلك أن خطط التنمية ((بالمعيار الاشتراكي)) ليست هي نفسها ((بالمفهوم الرأسمالي)) . وتخطيط التنمية ، بالمفهوم الأخير، في البلدان الرأسمالية المتقدمة ليس واحداً في مرحلتي الرأسمالية القومية والرأسمالية متعددة القوميـات (الإمبريالية) . وبهذه المناسبة نُشير إلى حقيقة تاريخية مفادها ، بحسب الاقتصادي المصري ذائع الصيت العالمي البروفسور سمير أمين، أن مبدأ ((دعه يعمل . . دعه يمر)) لا أساس فعلياً له من الصحـة التاريخيـة ، وهو أقرب للأسطورة منه للواقع [12] .

وإلى جانب هذا وذاك ، فإن التنمية ، بوصفها صيرورة واعية ومخططة على هذا النحو ، هي عملية داخلية . الأمر الذي يقتضي ، بالضرورة ، صياغة مشروع التنمية ورسم خططها المتتالية على ضوء ما هو متاح من طاقات وإمكانات داخل المجتمع المعني بها . ذلك أن العوامل الخارجية ، أكانت مساعدة أو معرقلة ، لا تعدو أن تكون مجرد عوامل ثانوية فحسب .

والتنمية كمسألة داخلية تفترض نفسها كمسألة ذاتية . ولأنها كذلك ، فإن التنمية في البلدان المتخلفة مرتبطة قبل كل شيء بما تفعله تلك البلدان نفسها لغرض المضي قدماً في عملية التنمية المستدامة . وأما النمو، فهو ليس نتاجاً ذاتياً أو داخلياً ، بالضرورة . وإذا صح هذا على النمو في البلدان المتخلفة ، في جميع الحالات ، فهو يصح ، كذلك ، على النمو في البلدان المتقدمة في معظم الحالات . ذلك أن النمو في البلدان الأخيرة ليس مجرد نتاج محض داخلياً ، وإنما هو يعود ، في جزء كبير منه ، إلى استغلال طاقات وثروات البلدان الأولى .

ولطالما التنمية عملية داخلية – ذاتية ، فهي مسألة جماهيرية تفترض شكلاً من أشكال الديمقراطية وقدراً من العدالة الاجتماعية محددين بحدود الإطار السياسي للتنمية المعنية . وهنا تبرز الديمقراطية وتوزيع الدخل والثروة الوطنية بعدالة اجتماعية شروطاً ضرورية لنجاح عملية التنمية . ذلك أن اضطهاد واستغلال الجماهير ، راعية مشروع التنمية وحامله الاجتماعي ، سوف يُصادر أهم عوامل وأسباب إقلاع المشروع والانطلاق به إلى نهاياته المكتملة . وبهذه المناسبة يُشير الاقتصادي الكندي المعروف جون جالبريث إلى أنه في الوقت الذي يتعثر فيه مشروع التنمية

المزعومة في البلدان المتخلفة على خلفية اتساع الفجوة بين الأجور والأرباح هناك ، فإن بنية تقاسم الدخل بين الأجور والأرباح في البلدان المتقدمة تبقى ثابتة مهما ذهبنا إلى الوراء في القرن التاسع عشر. الأمر الذي يدحض الفكرة التي تقول بأن اللاتساوي في توزيع الدخل بين الأجر والربح داخل البلدان الأولى هو ثمن النمو المطلوب [13] .

والتنمية كمسألة ذاتية داخلية هي ، بالضرورة ، مسألة مستقلة وغير تابعة . في حين أن النمو ، في أغلب الحالات ، ليس مستقلاً أو غير تابع . ويترتب على واقع أن التنمية مسألة ذاتية مستقلة ظاهرة أنها مسألة فريدة في ملموسياتها وتفاصيل جريان مسيرتها العامة . وذلك خلافاً لما هو عليه حال النمو الذي قد يكون حدثاً مماثلاً لنفسه في أكثر من مجتمع واحد أو حالة تاريخية واحدة . ولأن الأمر هو كذلك في الحالتين ، فإن بالإمكان أن توجد نظرية للنمو الاقتصادي العام في الوقت الذي لا توجد فيه نظرية عامة للتنمية الخاصة .

النتائج والمناقشة:

تلك هي أبرز الفوارق التي تُفرّق بين التنمية والنمو وتكشف ، بالتالي ، عن الحدود النوعية الفاصلة بينهما مُوضّحة ، بذلك ، حقائق واستحقاقات كل منهما . وعلى ضوء تلك الفواصل والحقائق نرى ، بوضوح كبير ، واقع أن التجارب التي انطلقت في عموم البلدان المتخلفة بداية من خمسينيات القرن الماضي تحت عناوين عريضة من نوع الحداثة أو التحديث والتنمية أو النهضة وكذلك الإصلاح والتمدن أو التطور والتطوير و . . الخ ، ليست ، ولم تكن في يوم من الأيام ، تجارب تنمية فعلية ، بالمواصفات الواردة أعلاه للتنمية . وإنما هي ، إلا في حالات جدّ نادرة ، مجرد شكل متخلف من النمو ، بمعنى نمو تابع يقتصر على توسيع الجانب التقني عبر التبعية التقنية للبلدان المتقدمة بعيداً عن ملامسة ، أو حتى مقاربة ، البيئات الاجتماعية السياسية والثقافية العامة .

ذاك هو الواقع العياني الذي يحبل بكافة أسباب فشل تلك التجارب التي انتهت أخيراً إلى حائط تاريخي مسدود دون أن تتمكن من إنجاز أي غرض مزعوم من أغراضها المعلنة . الأمر الذي يُعبّر عن نفسه اليوم في كافة البلدان المتخلفة ، والبلدان العربية في معظمها بالمقدمة ، بمظاهر البؤس الاقتصادي والقهر السياسي والتخلف الاجتماعي والفقر العلمي والعمى التكنولوجي والعته الثقافي العام . تلك المظاهر التي تتورم عاماً بعد آخر مع اتساع وتعمق الفجوة بين مستويي تطور كل من بلداننا والبلدان المتقدمة ، سنة بعد أخرى . والحال ، أفليس لنا الحق، بعد كل هذا ، أن نطرح السؤال : تنمية فعلية للقضاء على الفقر أم تنمية مزعومة للقضاء على الفقراء !

وتجنباً لسوء فهم قد يحصل هنا أُسارع إلى التوضيح بالقول : البلدان المتقدمة هي ، بحسب اصطلاح أبرز الاقتصاديين وعلماء اجتماع التنمية المعاصرين ، أوروبا الغربية واليابان وكندا والولايات المتحدة الأمريكية . في حين أن بلدان روسيا ((الجديدة)) والصين والهند و ((نمور أو تنانين)) جنوب آسيا وشرقها ناهيك عن إيران مروراً بأوروبا الشرقية وجنوب أفريقيا وصولاً إلى البرازيل ، وبنسبة أقل ، المكسيك والأرجنتين هي البلدان النامية. وأما بلدان العالم الأخرى ، فهي في عداد البلدان المتخلفة . .

الاستنتاجات والتوصيات:

على هذا النحو ، يبدو واضحاً إلى حد بعيد ، أن التنمية (development) وليس مجرد النمو (growth) هي البلسم المطلوب لمداواة واقع بلداننا المريض . وبالنتيجة ، التغلب والقضاء على داء التخلف الخطير . فالتخلف البنيوي ، كنظام اجتماعي عام ، يفترض التنمية كنظام على هذا النحو يقوم على إنجاز مهام التغيير الجذري لبنى المجتمع المتخلف المعني .

ذلك أن التنمية بهذا المفهوم النوعي المتكامل وفي إطار الظروف الموضوعية القائمة على الصعيد العالمي وضمن الأفق المنظور هي مسألة تخص البلدان المتخلفة ، بصورة ملحة ورئيسية. فالبلدان المتقدمة قد شرعت مع فجر التاريخ الرأسمالي في إقامة علاقات إنتاج متطورة، وعلى أساسها قام نمو مطرد، بمعنى إذا انتكس هذا النمو – كما حدث ويحدث خلال الأزمات الكبرى للرأسمالية –، فإن هذه العلاقات قمينة بإعادته إلى خطه البياني الصاعد. وبهذا الصدد يكتب توماس سنتش : إن التحول البنيوي الذي تحقق في الغرب ضمن النمو المطرد [14]. وعلى هذا النحو، فإن الغرب ضمن التاريخ الرأسمالي القائم الذي يشغل فيه مواقع الهيمنة والقول الفصل، ليس بصدد ضرورة الشروع بتنمية جديدة لأنه ليس معنياً، ضمن هذا التاريخ، بإنتاج علاقات إنتاج نوعية جديدة.

ولطالما الرأسمالية اليوم لم تعد مجرد أنظمة محلية أو وطنية فحسب ، وإنما كذلك نظام عالمي ، فإن التخلف الرأسمالي القائم داخل البلدان المتخلفة هو الشكل الضروري للتنمية الرأسمالية في هذه البلدان. وبهذا المعنى يشير مهدي عامل بقوله: إن استحالة انتقال بلداننا إلى الرأسمالية هي استحالة داخلية لا خارجية، بمعنى ان هذا الانتقال قد تم بالفعل [15]. وإذا كان هذا هو الشكل الضروري للتنمية في البلدان المتخلفة ضمن التاريخ الرأسمالي القائم، فهي مدعوة بالضرورة الموضوعية للتنمية الفعلية خارج حدود هذا التاريخ. وبهذا الصدد يرى سمير أمين ان التنمية الرأسمالية المركزية هي تنمية متمحورة على الذات، لكن هذه التنمية بهذا المضمون لا يمكن تحقيقها في بلدان الأطراف إلا في إطار اشتراكي أو في إطار تجربة وطنية شعبية ، شريطة الوعي التام بأن الاشتراكية المقصودة هنا ليست من نوع الاشتراكية السوفييتية المهزومة ، وإنما يقوم على العدالة والتعددية والديمقراطية غير معهود من قبل وحتى اللحظة الراهنة . [16].

المراجع:

(1) صبري عبد الله ، إسماعيل – ((استراتيجيا العمل العربي المشترك)) . في كتاب (أنور عبد الملك وآخرون) *دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي* . الطبعة الرابعة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص73– 98 .

(2) BURKE,J . *The Day The Universe Changed*.3nd.ed., Heinemann, London, 1996, 377.

(3) شبتولين ، ألكسندر – *مقولات الجدلية وقوانينها* . الطبعة الثانية ، ترجمة فؤاد أيوب ، دار دمشق ، دمشق، 2000، 349.

(4) صايغ ، يوسف – *التنمية العصية* . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1993 ، 317.

(5) بيرو ، ف – *فلسفة لتنمية جديدة* ، الطبعة الثانية . ترجمة علال سيناصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2002 ، 189.

(6) شبتولين ، أ . المرجع المذكور

(7) كينج ، ألكسندر – *الثورة العالمية الأولى* . الطبعة الثانية ، ترجمة وفاء عبد الإله ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003 ، 234.

(8) مرسي ، فؤاد – *التخلف والتنمية* . الطبعة الثالثة ، دار الوحدة ، بيروت ، 1996 ، 248.

(9) SEN, A . *Development As Freedom* . Oxford University Press , New Delhi ,3742006

(10) السمالوطي ، نبيل – *علم اجتماع التنمية* . الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية، بيروت، 2003، 435.

(11) صايغ ، يوسف – *الاقتصاد العربي* . الطبعة الثانية ، ترجمة عز الدين جوني ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 1995 ، 218.

(12) أمين ، سمير – *ما بعد الرأسمالية المتهالكة* . دار الفارابي ، بيروت ، 2006 ، 268.

(13) GALBRAITH, J . *A History Of Economics.* 2nd.ed., Penguin Books London, 2006,358.

(14) سنتش ، توماس – الاقتصاد السياسي للتخلف . الجزء الثاني ، الطبعة الرابعة ، ترجمة فالح عبد الجبار ، دار الفارابي ، بيروت ، 2001 ، 186.

(15) عامل ، مهدي – مقدمات نظرية . الطبعة السادسة ، دار الفارابي ، بيروت ، 1990 ، 36 .

(16) أمين ، سمير – الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين . دار الفارابي، بيروت ، 2005 ، 109 .